العرب
الإثنين 2021/09/13
السنة 44 العدد 12178



# السعودية تفتح آفاقا جديدة في الشراكة والاستثمار مع السودان

## الخرطوم تعرض أمام المستثمرين السعوديين فرصا متنوعة في عدة قطاعات

ترجمت السعودية تقاربها مع السودان في انعقاد الملتقى الاستثماري الذي تحتضنه الخرطوم للوقوف على أهم الفرص الواعدة في العديد من القطاعات واستكشاف كيفية تعزيز العلاقات التجارية، باعتبار أن البلد الخليجي واحد من أبرز البلدان العربية الداعمة للحكومة الانتقالية في طريق تنفيذ إصلاحاتها لتجاوز الصعوبات الاقتصادية.

منصة لتعزيز روابط الاقتصاد

الخرطوم – يشكل ملتقى الاستثمار السوداني – السعودي الذي انطلق الأحد في العاصمة الخرطوم ويستمر لمدة يومين فرصة مثالية لبلورة رؤية مشتركة بين البلدين لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بما يعود بالنفع على الطرفين.

وشجع التقارب السياسي بين البلدين السودان على توجيه أنظاره نحو الاستثمارات السعودية في العديد من القطاعات، لاسيما بعد زيارة رئيس الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك إلى الرياض في الربيع الماضي والتي أثمرت تعاونا اقتصاديا ومساعدات لدعم بلاده في فترة هي في أمسّ الحاجة إليها.

ويأتي انعقاد الملتقى بعد أسابيع من ملتقى استثماري مماثل نظمته وزارة الاستثمار السعودية، بحضور ممثلي 40 شركة سعودية وعدد من رجال الأعمال، للاطلاع على فرص الاستثمار في السودان في شتى المجالات، وسط تأكيدات من جانب المسؤولين السودانيين بأن البيئة الاستثمارية الآن أصبحت جاذبة.

ودخل وزير البيئة والمياه والزراعة عبدالرحمن بن عبدالمحسن وعدد من رجال المال والأعمال السعوديين الذين كانوا ضمن الوفد السعودي في مناقشات مع وزراء القطاع الاقتصادي في الحكومة السودانية ورجال أعمال سودانيين والغرف التجارية وأصحاب العمل للوقوف على أهم الفرص الاستثمارية المربحة للطرفين.

الهادي محمد إبراهيم
الأبواب مشرعة للمستثمرين لتحقيق المنفعة الاقتصادية المتبادلة

وأكد وزير الاستثمار السوداني الهادي محمد إبراهيم أن الحكومة اتخذت قرارات مفصلية لإصلاح الاقتصاد وقد تم وضع ضوابط لتحسين المناخ الاستثماري وتيسير خدمات المستثمرين بالبلاد وذلك بتجهيز دليلي المستثمر والإجراءات ومشروع السودان الواعد الذي يحوي تفاصيل عن الفرص والمجالات المتاحة للاستثمار في السودان.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى إبراهيم قوله إن "الوزارة مستمرة في طريق الإصلاح وجذب الاستثمار وأن كافة الأبواب مشرعة للمستثمرين في مختلف المجالات لتحقيق المنفعة الاقتصادية المتبادلة".

وتفتح الضوابط التي وضعها السودان آفاقا كبيرة للاستثمارات الخارجية عبر عرض الفرص المتاحة لخلق شراكات حقيقية ذات فوائد ومردود اقتصادي مع طرح مشاريع تعبر عن حقيقة الرغبة في تحسين مناخ الأعمال وتشجيع التدفقات المالية عبر البنوك ودخول رجال الأعمال للبلاد.

ويزخر السودان بموارد وثروات متعددة ويحتاج لاستغلالها بصورة مثالية لتحقيق إيرادات مالية يرفد بها خزينة الدولة الفارغة، ولذلك يعرض فرصا في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والمعادن والنفط والطاقة المتجددة على المستثمرين ويتعهد بتفعيل دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتبسيط القوانين المصاحبة للأنشطة الاستثمارية.

وأشار زير المالية والتخطيط الاقتصادي جبريل إبراهيم إلى الانفتاح الكبير نحو الاستثمار بالسودان وأن وزارته تستقبل يوميا أعدادا كبيرة من المستثمرين للعمل بالبلاد.

ويحتل الاستثمار في المجالات الاقتصادية خاصة في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومشروعات التنمية ذروة الاستثمارات والمشاريع الكبيرة التي تبنتها السعودية في السودان ومن بينها المشاركة في مشروع مصنع سكر كنانة.

وتطورت العلاقات الاقتصادية لترتقي إلى مستوى العلاقات الثنائية، وذلك من خلال الاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة التي يوفرها اقتصاديهما، بالتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات المزايا التفضيلية والنسبية.

وبحسب بيانات مجلس الغرفة التجارية الصناعية السعودية، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2019 نحو ثمانية مليارات دولار.

وتعتبر السعودية من أوائل الدول العربية التي استثمرت في السودان حيث تتميز استثماراتها بالتنوع، إذ تشمل المجالات الزراعية والصناعية والخدمية.

وتتفوق استثمارات السعودية بالسودان على الاستثمارات العربية وتحتل المرتبة الأولى، خاصة في القطاع الزراعي، بفضل المقومات التي يوفرها البلد العربي الأفريقي هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 175 مليون فدان صالحة للزراعة.

ووصل حجم الاستثمارات السعودية المصادق عليها من الجانب السوداني في الفترة من العام 2000 حتى 2020 إلى نحو 35.7 مليار دولار، نفذت منها واقعيا مشروعات بنحو 15 مليار دولار، وتعمل الحكومة الانتقالية على تسهيل دخول الاستثمارات السعودية وإزالة العوائق التي تواجهها كافة.

وتعهدت الرياض في مارس الماضي باستثمار ثلاثة مليارات دولار في صندوق مشترك للاستثمار في السودان، وحرصت على التأكد من أن تكون هذه الاستثمارات محفزا لاستثمارات أخرى حكومية وخاصة.

كما قررت بالشراكة مع الإمارات في أبريل الماضي، تقديم 400 مليون دولار للسودان، لمساعدته في توفير مدخلات الإنتاج الزراعي للموسمين الصيفي والشتوي للعام الجاري.

> **35.7**
> مليار دولار حجم الاستثمارات السعودية في السودان منذ العام 2000 وحتى العام الماضي

وإلى جانب ذلك، قدم الصندوق السعودي للتنمية قرضين لتمويل مشاريع في قطاعي الصحة والتعليم في السودان العام الماضي بقيمة 130 مليون دولار بواقع 65 مليون دولار لكل قطاع، ويعد هذان القرضان جزءا من التمويل المقدم من الصندوق لدعم تنفيذ العشرات من المشروعات التنموية في السودان.

ونظرا لتمتع السودان بمقومات طبيعية مع تقديم للتسهيلات والامتيازات التي تشجع المستثمرين، سعت الحكومة الانتقالية للقيام بعدة إصلاحات من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات الهيكلية لتهيئة مناخ الاستثمار للخروج من الأزمة الاقتصادية.

وقامت الحكومة بتعويم العملة المحلية الذي يعتبر إحدى الخطوات المهمة لتحسين بيئة الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب والسعي لجذب التمويل الأجنبي للاستثمار عبر حزمة شملت رفع الدعم عن المحروقات والتوجه نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي ليصبح أكثر قدرة على التنافس داخليا وخارجيا وقادرا على استيعاب التدفقات المالية المتوقعة.

# برنامج إماراتي متكامل لتوطين الوظائف في القطاع الخاص

أبوظبي – أطلقت الحكومة الإماراتية الأحد برنامج "نافس" الذي يتضمن خطة متكاملة تستهدف توطين الآلاف من الوظائف في شركات القطاع الخاص حتى العام 2026.

وقال محمد القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء إن "الدولة ستخصص مبلغ 24 مليار درهم (6.54 مليارات دولار) لاستيعاب 75 ألف مواطن في القطاع الخاص خلال خمس سنوات".

وأضاف في سلسلة تغريدات على حساب الحكومة الإماراتية في تويتر أن "برنامج 'نافس' يتكون من 13 مشروعا ومبادرة تنموية".

ويندرج الإعلان عن هذا البرنامج الذي جاء خلال فعالية إعلامية عُقدت في قصر الوطن في العاصمة أبوظبي ضمن "مشاريع الخمسين"، والتي تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في المنظومة الاقتصادية في البلد.

ويهدف "نافس" لدعم القطاع الخاص وبناء خبرات وكوادر محلية مؤهلة للالتحاق بمؤسسات القطاع الخاص ضمن مختلف المجالات الحيوية وتشجيع ثقافة الابتكار والعمل الحرّ وريادة الأعمال وتمكين القطاع الخاص بوصفه المحرك الرئيس للاقتصاد المحلي.

ومن القرارات التي ستتخذ في ضوء ذلك، اعتماد برنامج لدعم الإماراتيين العاملين بتخصصات مميزة مثل المبرمجين والمحاسبين وغيرهم، بعلاوة ثابتة قدرها 5 آلاف درهم (1.36 ألف دولار) شهريا فوق الراتب لمدة خمس سنوات.

كما سيتم صرف علاوات لأبناء المواطنين العاملين في القطاع الخاص تصل إلى غاية 800 درهم (218 دولارا) لكل طفل، وبحد أقصى 3200 درهم (872 دولارا) على أن تسدد الحكومة اشتراكات صندوق التقاعد عن الإماراتيين العاملين في القطاع الخاص لمدة خمس سنوات.

وستتحمل الحكومة أيضا الجزء الأكبر من اشتراكات جهة العمل في صندوق التقاعد للموظفين المواطنين في القطاع الخاص، وكذلك تكاليف تدريب المواطنين في القطاع الخاص لغاية عام كامل في الفترة التدريبية براتب شهري 8 آلاف درهم (2.2 ألف دولار) للجامعي.

محمد القرقاوي
تخصيص 6.5 مليار دولار لتوظيف 75 ألف مواطن في 5 سنوات

وإلى جانب ذلك، ستقوم الحكومة بدعم رواتب الإماراتيين العاملين في القطاع الخاص لمدة خمس سنوات بعد التوظيف، وبحد أقصى 5 آلاف درهم (1.36 ألف دولار) شهريا إضافية فوق الراتب للجامعيين.

وستخصص الإمارات 1.25 مليار دولار (340 مليون دولار) لبرامج تدريبية للمواطنين في قطاعات متنوعة فضلا عن إنشاء صندوق الخريجين برأس مال يبلغ 270 مليون دولار لمنح قروض مصغرة لطلاب الجامعات والخريجين الجدد.

ولكي يحظى هذا البرنامج بالتناغم ستقدم الحكومة منحا للشركات للوصول إلى نسب الموظفين المواطنين المستهدفة عند 10 في المئة.

وكانت الإمارات قد أطلقت الأسبوع الماضي الحزمة الأولى من "مشاريع الخمسين" التي تضم 12 مشروعا، تهدف إلى تحويل البلد الخليجي إلى أكبر مركز للاستثمار واستقطاب المواهب ورواد الأعمال وبناء أكبر شراكة مع الاقتصادات العالمية.

# مشروع عُماني واعد لتنمية الثروة البحرية

ظفار (سلطنة عمان) – عززت سلطنة عمان من جهودها لتنمية الثروة السمكية عبر برنامج للمحافظة على البيئة البحرية واستدامتها وتخفيف الضغوط على المصائد الطبيعية والمساهمة في زيادة الإنتاج كون هذه الطريقة إحدى ركائز تعزيز الأمن الغذائي في البلاد.

وتتطلع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه من خلال مشروع طموح أطلقته مؤخرا إلى زيادة إنتاجية وتوطين نوع من الرخويات يسمى "أذن البحر" ويطلق عليه محليا اسم "الصفيلح العماني" في بيئته الأصلية.

وتتعاون الوزارة مع مركز بحوث الثروة السمكية بمحافظة ظفار بهدف رفد المخزون الطبيعي بأعداد إضافية من الصفيلح المنتج من الاستزراع السمكي بغرض تحسين بعض المواقع المتأثرة واستحداث مواقع أخرى لتكون نواة لتكاثره مستقبلا.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى سالم بن أحمد الغساني مدير المركز قوله إن "تكلفة المشروع الممول من قبل صندوق التنمية الزراعية والسمكية تبلغ حوالي 100 ألف ريال (260 ألف دولار) في مواقع الاستفادة المحددة وهي ولايتا مرباط وسدح بمحافظة ظفار وولاية الجازر ومحافظة الوسطى".

وأوضح الغساني الذي يدير المشروع أن خطة وآليات العمل تتمثل في عدة جوانب من بينها إنتاج وتربية صغار الصفيلح عبر زرع نحو 92 ألف يرقة بمحطة الاستزراع السمكي بمرباط عن طريق الإكثار في أحواض خاصة لمدة تتراوح بين سنة إلى سنة ونصف.

وبالإضافة إلى ذلك سيتم تحديد مواقع لتوطين اليرقات حينما تكبر عن طريق المسح الميداني وتقييم المواقع من حيث توفر الصخور والملاجئ لعيش أذن البحر وتوفر الغذاء المناسب من الأعشاب والطحالب البحرية.

وأشار الغساني إلى أن الخطة تشتمل على تحديد مواقع في مرباط وسدح وحديين وحاسك بمحافظة ظفار ومواقع في صوقرة واللكبي بمحافظة الوسطى.

وحتى الآن قام مركز بحوث الثروة السمكية بتوطين نحو 18 ألف يرقة في محافظة ظفار و11 ألفا في محافظة الوسطى ليصل مجموع ما تم توطينه إلى 39 ألف يرقة.

وتتمثّل أهمية اختيار الحكومة لقطاع الثروة السمكية ضمن القطاعات الواعدة لتعزيز التنويع الاقتصادي في البلاد من خلال إدراجه ضمن الخطة الخمسية التاسعة التي تنتهي في العام المقبل.

مشاريع تدعم الأمن الغذائي

# الرياض تدعم تمكين السعوديات في قطاع الصناعة

الرياض – دشنت الهيئة السعوديّة للمدن الصناعيّة ومناطق التقنية (مدن) الأحد بالتعاون مع جمعيّة "كفو" للتوظيف والتأهيل مركزا تدريبيّا متخصّصا في المدينة الصناعيّة الثانية بالعاصمة الرياض يستهدف تمكين المرأة في القطاع الصناعي.

وأوضح الرئيس التنفيذي لمدن خالد السالم أن الشراكة بين الطرفين تستهدف تنمية دور السعوديات في الاقتصاد المحلي في إطار استراتيجية الهيئة المنسجمة مع المبادرات المسندة إليها في برنامج تطوير الصناعة الوطنيّة والخدمات اللوجستيّة (ندلب).

وتسعى الحكومة ضمن خططها الإصلاحية لإدخال النساء إلى سوق العمل وتحسين صورة السعودية والانفتاح أكثر على الخارج مع استقطاب المزيد من الاستثمارات للتعويض عن تراجع عائدات الخام الذي أحدث لها اختلالا في توازناتها المالية طيلة السنوات الست الماضية.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى السالم قوله إن "المركز الجديد الذي تمّ تدشينه جاء من أجل تصميم وتقديم برامج تدريبيّة نسائيّة متوافقة مع متطلّبات سوق العمل بالقطاع الصناعيّ".

ومنذ الإعلان عن برنامج التحول الاقتصادي في أبريل 2016، والذي يقوده ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بدأت السعوديات بالفعل في القيام بأدوار عادة ما كانت تقتصر على الرجال مثل العمل في متاجر البيع بالتجزئة وحركة المراقبة الجوية ومراكز اتصالات الطوارئ وغيرها.

ومن المرجح أن يعزز التعاون بين مدن وجمعيّة كفو دور القطاع غير الربحي بالمدن الصناعيّة في إطار "رؤية 2030" الرامية إلى زيادة نسبة إسهامه في الناتج المحليّ الإجماليّ إلى 5 في المئة.

ووقعت مدن في وقت سابق هذا العام مذكّرة تعاون مع جمعيّة كفو لتطوير مهارات السعوديّات وتهيئة بيئة العمل الملائمة لهن في المدن الصناعيّة، وتوفير جميع الممكنات والخدمات الّتي تساعد على دعم استقرارهن الوظيفي.

وبحسب الأرقام الرسمية ارتفع إجماليّ المراكز التدريبيّة في المدن الصناعيّة إلى 14 معهدا من القطاعين العامّ والخاصّ، تسهم بها مدن في تحقيق التنمية الصناعيّة بقيادة كفاءات وكوادر وطنيّة مؤهّلة، والارتقاء بقطاع التدريب بما ينعكس إيجاباً على معدّلات توطين الوظائف بسوق العمل الصناعيّ.

خالد السالم
نعمل على صقل مهارات المرأة لتتماشى مع سوق العمل

وتستثمر مدن في إمكانات وقدرات السعوديات من خلال تهيئة البيئة النموذجيّة الّتي تواكب طموحاتهن كموظّفات أو مستثمرات في قطاع الصناعة، وقد نجحت في رفع أعدادهن بنسبة بلغت 120 في المئة خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى ما يقارب 17 ألف موظفة صعوداً من 7.8 آلاف موظفة.

وقال السالم إنّ "الخدمات والمنتجات الّتي توفّرها مدن لتمكين المرأة السعوديّة تشمل الواحات الصناعيّة المدعّمة بحاضنات أطفال وأماكن انتظار سيّارات ومراكز طبّيّة وترفيهيّة وفيها مصانع جاهزة لتشجيع رائدات الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسّطة، وهي مهيّأة للصناعات النظيفة مثل الصناعات الطبّيّة والغذائيّة، والصناعات المطّاطيّة وذات التقنيّة العالية".

وكانت مدن قد نظّمت مؤتمر "سيّدات الصناعة" في ديسمبر الماضي لبحث الفرص الاستثماريّة النسائيّة وطرق معالجة التحدّيات وتذليل المعوّقات الّتي تعترض عمل المرأة في القطاع الصناعي.

وتعمل هيئة مدن حاليا لإطلاق منتج المصانع الجاهزة الصغيرة بمساحة 200 متر مربع كباكورة هذه التجارب في السعودية، وذلك في المدينة الصناعيّة الأولى بالدمّام.